اليات حماية الهوية الثقافية في العراق

محمد فاضل جلوب جريان
أ. م. د. ايمان قاسم هاني الصافي
الجامعة المستنصرية / كلية القانون
mohammedlegal٩٠@gmail.com
٠٧٧٣٣٨٨٠١١١

المستخلص:

تعد الهوية الثقافية من المواضيع الحديثة التي اثارت اهتمام دول العالم كافة، فجميع الشعوب تدافع عن هويتها الثقافية لأنها قاعدة أساسية لضمان الحريات العامة وحقوق الانسان لضمان الاستقرار والامن في الدولة، فضلاً عن ذلك فالهوية الثقافية من الأسس الأساسية التي يقوم عليها المجتمع، فهي تعبر عن مجموعة من العادات و التقاليد والقيم التي تميز مجموعة بشرية عن أخرى، وبسبب انتشار وسائل الاعلام الحديثة والتطور في الاتصالات والعولمة تواجه الهوية الثقافية تهديد كبير، فيجب ان يتم حمايتها من التحديات كافة التي تواجه المجتمعات في الوقت الحاضر، والعراق دولة تمتاز بمزيج من الحضارات القديمة التي تمدد لآلاف السنين، ولكنه يواجه تحديات كبيرة بسبب الازمات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي مر بها، فضلاً عن الأثر الكبير من الاحتلال الأجنبي والعولمة وتأثير وسائل التواصل الاجتماعي، ويسعى العراق لحماية هويتها الثقافية من أي تهديد من خلال اعتماد اليات قانونية وتشريعية.

الكلمات المفتاحية: الهوية، الهوية الثقافية، اليات الحماية.

Abstract

Cultural identity is one of the modern topics that has attracted the attention of all countries of the world, as all peoples defend their cultural identity because it is a basic foundation for ensuring public freedoms and human rights to ensure stability and security in the state. In addition, cultural identity is one of the basic foundations on which society is based, as it expresses a set of customs, traditions and values that distinguish one human group from another. Due to the spread of modern media, the development of communications and globalization, cultural identity faces a major threat, so it must be protected from all the challenges facing societies at the present time. Iraq is a country characterized by a mixture of ancient civilizations that extend for thousands of years, but it faces major challenges due to the social, political and economic crises it has gone through, in addition to the great impact of foreign occupation, globalization and the influence of social media. Iraq seeks to protect its cultural identity from any threat by adopting legal and legislative mechanisms.

Keywords: identity, cultural identity, protection.

المقدمة

تعد الهوية الثقافية في العراق من اغنى الهويات الثقافية في جميع انحاء العالم لكونها تتكون من مزيج متنوع من الحضارات القديمة العريقة التي أضاءت تاريخ البشرية، والعراق مهد الحضارات منذ القدم، وكان للحضارة الإسلامية التأثير الأكبر على الهوية الثقافية العراقية، وهذه الهوية الثقافية تواجه تحديات كبيرة في الوقت الحاضر بسبب الحروب المستمرة والنزاعات والأزمات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وتعد العولمة من اكبر التهديدات التي تهدد الهوية الثقافية العراقية، ولكي يتم الحفاظ على الهوية الثقافية العراقية اتخذ العراق مجموعة من الاليات الفاعلة لضمان الحماية للهوية الثقافية من الاندثار والتدمير، وتنقسم هذه الاليات الى اليات قانونية واليات تشريعية.

اولاً: مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في مواجهة الهوية الثقافية العراقية العديد من التحديات والتهديدات، ويعود السبب في ذلك بسبب الازمات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المستمرة التي يعاني منها العراق وبسبب استمرار دخول العراق في نزاعات عسكرية وحروب وهذا يسبب عدم قدرة العراق في الحفاظ على التنوع الثقافي، وفي ضوء هذه المعطيات جاء هذا البحث للكشف عن التساؤلات التالية:

- ماهي الهوية الثقافية العراقية؟
- ماهي التحديات والتهديدات التي تواجه الهوية الثقافية العراقية؟
- ماهي الاليات القانونية والتشريعية لحماية الهوية الثقافية في العراق؟

ثانياً: أهمية البحث

تكمن أهمية البحث فيما يأتي:

١. تسليط الضوء على الهوية الثقافية بشكل عام والهوية الثقافية العراقية بشكل خاص.
٢. معرفة التحديات التي تواجه العراق وتهدد الهوية الثقافية العراقية.
٣. معرفة الاليات القانونية والتشريعية التي قام العراق بها من اجل حماية الهوية الثقافية.

ثالثاً: اهداف البحث

يهدف هذا البحث الى ما يأتي:

١. تسليط الضوء على الهوية الثقافية العراقية.
٢. دراسة الاليات التي تسهم بشكل كبير في حماية الهوية الثقافية العراقية.
٣. معرفة التحديات والمشكلات التي تؤثر على الهوية الثقافية العراقية.
٤. بيان دور الحكومة العراقية في الحفاظ على الهوية الثقافية من خلال الاليات المتبعة.

رابعاً: منهج البحث

اتبعت في هذا البحث المنهج التحليلي الاستقرائي الذي يعتمد على التجارب الخاصة وتحليل البيانات، مع معرفة الموضوع بشكل واسع، فهذا المنهج يتم من خلاله استقراء النصوص التي تتناول الموضوع ومن خلالها نصل الى النتائج المرجوة.

المطلب الأول

التعريف بالهوية الثقافية العراقية

جاءت نتائج ثورة العشرين والاستعمار الاجنبي، بتحويل الوضع السياسي في العراق من سياسة متعددة ذات ابعاد دينية وعرقية متلبسة بغطاء اسلامي عثماني، الى نظام موحد ذو ابعاد سياسية متنوعة موحدة مشتملة تحت اسم واحد وهو العراق، وهذا الامر هو ما نتج عنه تأسيس الدولة العراقية الرسمية في ٢١ آب ١٩٢١م، والذي نصب فيه الامير فيصل بن الحسين الاول ملكاً على العراق، اذ حصل على اجماع غالبية الشعب [١].

وهذه الدولة تعبر عن وحدة العراقيين وتناغمهم باختلاف الثقافات والديانات، وطرد ثقافات المحتل الاجنبي، وبشكل اخر هو تعبير رسمي عن نشأة الهوية الثقافية الوطنية العراقية بالمفهوم المعمول به في العصر الحالي، وبذلك تمثل الهوية الوطنية الثقافية العراقية الحالة مجموع جميع الثقافات والديانات والتقاليد الاجتماعية المعروفة قبل تأسيس الدولة [٢].

تمثل الهوية الثقافية العراقية روح الانتماء الوطني للعراقيين، فهذه الهوية هي نتيجة المحاربة المستمرة من قبل جميع أطراف المجتمع للمحتل الاجنبي، والتراكمات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية التي خلفتها السياسات العثمانية [٣].

تعرضت الهوية الثقافية الوطنية العراقية لضربة مؤلمة في بداية تكوينها والتي جعلتها متخلخلة لفترة طويلة خلال القرن العشرين ، وهذه الضربة هي نتيجة عدم الاخذ بمكونين رئيسيين في المجتمع وهو المكون الشيعي الذي اعتبر دوره مهمشاً عندما اعلن عدم مشاركته في الانتخابات التي اختارت ملك العراق ، وهذا الذي اربك العملية الانتخابية النيابية بمجملها ، واقتطعت جزءً

---

[١] فيبي مار، ناري العراق المعاصر (العهد الملكي)، ترجمة مصطفى نعمان احمد، بغداد – العراق، ط١، ٢٠٠٦، ص١٤.

[٢] د. قيس ناصر، التأسيس لهوية عراقية جامعة ضرورة لبناء الدولة، مركز دراسات البصرة والخليج العربي، https://bsgcenter.uobasrah.edu.iq/article ، تاريخ الزيارة ٢٠٢٤/١٠/٦.

[٣] د. عبد العظيم جبر حافظ، التغيير السياسي والهوية الوطنية العراقية بحث في التوجهات الدستورية قبل وبعد ٢٠٠٣، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بحث منشور، ٢٠٢٣، ص٧.

كبيراً من الهوية الثقافية العراقية[١]، اما المكون الثاني وهو المكون الكردي الذي انتزع منه حق تقرير مصيره حال أطراف الكثير من المناطق المستقلة من الدولة العثمانية بعد الحرب العالمية الاولى، وهذا الامر اجبر هذه الفئة على التفكير لفترة طويلة في انشاء هوية ثقافية وطنية خاصة به بعيداً عن الهوية العراقية[٢].

وعلى الرغم من انفصال هذين المكونين الا اننا نرى ان الهوية الثقافية العراقية ظلت متماسكة الى حد ما طيلة القرن العشرين، وبالأخص في بدايته، وذلك بسبب نظام الحكم الذي اعطى مساحة لا بأس بها للشعب لتقرير مصيره في مختلف المجالات، وهذا الحكم كان مشابهاً للحكم الجمهوري أكثر من الحكم الملكي في اشراك الشعب في عملية اتخاذ القرارات والاخذ بالرأي، كذلك دور الشعب في اعطاء تماسكاً قوياً لمسألة الهوية الثقافية طيلة فترة الحكم الملكي وخاصة في النصف الاول من الحكم[٣].

ان الهوية الثقافية تعكس السمات الاساسية للشعب او الامة، والتي تكون ناتجة عن خصائص ثقافية اجتماعية، والتي تعطي الاسس التي تبنى عليها الحياة السياسية لبسط استقرار البلد، والتماسك الاجتماعي والوحدة السياسية، وتجاوز جميع الولاءات الاخرى دون ازالة، ففكرة الهوية الثقافية يتخللها الكثير من الصعوبات، لكون الدولة حديثة النشأة فلا تملك جذور تاريخية موحدة، وتجتمع ضمن حدود العراق عدة قوميات، وكل منها لها تاريخها الخاص وتجمعاتها ورغباتها المستقلة المستقبلية، وعلى الرغم من هذا فأن فكرة الهوية الثقافية حظيت بتأييد شعبي في بدايتها من اجل اتمام عملية بناء الامة العراقية[٤] .

خلال فترة حكم الملك غازي انتشرت العديد من المحاولات المسلحة للانقلاب وظهور الولاء للعشيرة او العسكر في العراق، نتيجة لهو الملك في العديد من الامور على حساب سياسة البلد واستقراره، ومن أبرز المحاولات للانقلاب والذي فتح الباب بعد ذلك للعديد من الانقلابات هو انقلاب بكر صدقي سنة ١٩٣٦ وبروز مسألة الولاء للعسكر على حساب الهوية الثقافية العراقية، وكذلك الحكم الفردي الذي ابتدأه رئيس الوزراء الاسبق ياسين الهاشمي، والذي قاد الدولة الى تطورات خطرة على امن الدولة واستقرارها[٥].

---

[١] عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، الجزء الثاني، بيروت – لبنان، ط٧، ٢٠٠٨، ص١٢١.
[٢] كمال مظهر احمد، صفحات من تاريخ العراق المعاصر، منشورات مكتبة البدليسي، بغداد – العراق، ط١، ١٩٨٧، ص٦٤.
[٣] مجيد خدوري، تاريخ العراق الحديث، دار طلاسم، بيروت – لبنان، ١٩٩٤، ص٢٣٢.
[٤] لؤي خزعل جبر، الهوية الثقافية العراقية التحولات البنيوية وصراع الخطابات، بحث قدم في مؤتمر مركز الهدى للدراسات الاستراتيجية بالتعاون مع جامعة ميسان وكلية الامام الكاظم، مجلة ابحاث ميسان، ٢٠١٨، ص٦.
[٥] كمال مظهر احمد، المصدر السابق، ص١٢٣.

ورغم كل ما حدث في العراق الا ان الهوية الثقافية العراقية ظلت صامدة الى حد ما خاصة بعد وفاة الملك غازي عام ١٩٣٩، وتطور التفكير السياسي العراقي والذي اندمج مع التيار الوطني المتأثر بالتطورات العالمية بعد الحرب العالمية الثانية، والتوجه الى الفكر الالماني الداعي الى التخلص من سيطرة الدول المستعمرة وانظمتها [١].

ان اول التوسعات التي شهدتها الهوية الثقافية العراقية جاءت في فترة الحكم الجمهوري الاول لعهد عبد الكريم قاسم ، والذي نتج عنه انضمام العديد من الفئات التي كانت مهمشة وتحت سيطرة الاقطاع في فترة الحكم الملكي ، وهذا الامر فتح الباب لانتمائهم الى الهوية الثقافية الوطنية ، وعلى الرغم من التحفظات لطريقة تولي عبد الكريم قاسم الحكم في هذه الفترة ، الا انه وبسبب انجازاته الوطنية انتعشت الهوية الثقافية العراقية بشكل كبير [٢] ، وبعد حكم عبد الكريم قاسم انتقل الحكم الى الاخوين عبد السلام وعبد الرحمن عارف ، الذي كان حكمها يتميز بالتذبذب بين الحكم الفردي لعبد السلام الذي سبب في الابتعاد الجزئي عن الهوية الثقافية وابتعاد الناس ، وبين حكم عبد الرحمن الذي اعتمد نهجاً ديمقراطياً منفتحاً موفراً بيئة جيدة لفترة معينة[٣] .

وانحسرت مسألة الانتماء للهوية الثقافية العراقية بعد حكم البعث من قبل احمد حسن بكر ونائبه صدام حسين، الذي اتخذ نهجاً دكتاتورياً وحصر مسألة الانتماء الثقافي للهوية العراقي ضمن اتباع نهجه وحكمه، كل هذا هو سبب ابتعاد الشعب عن الهوية الثقافية العراقية [٤].

اما بعد عام ٢٠٠٣ اتفقت القوميات والطوائف والاحزاب والعرقيات والمذهبيات على ان بداية التفكك المجتمعي وبروز مسائل الطائفية كان بسبب الاحتلال الامريكي ، وذلك نتيجة الفراغ السياسي وسيادة العشائر الاسلامية والقومية وانهيار الدولة ، كل هذا شجع على ظهور الولاءات على حساب الدولة[٥] ، والامر واضحاً من خلال اتباع نهج المحاصصة الطائفية ، والتركيز على مفهوم الشيعة والسنة والكرد وغيرها ، وعلى هذا الاساس فان الانتشار الطائفي في العراق تجاوز حد الثقافات والتقاليد وتوسع ليشمل تحديد هوية ثقافية ، ان هذا الامر انعكس بالسلب اكثر من الايجاب على مسألة توحيد الهوية الثقافية العراقية [٦].

---

[١] فاضل حسين، تاريخ العراق الحديث، منشورات دار صفحات، بغداد – العراق، ط٣، ١٩٩٠، ص٢٤.
[٢] فيبي مار، المصدر السابق، ص٤٧.
[٣] مجيد خدوري، المصدر السابق، ص٢٨٤.
[٤] حنا بطاطا، تاريخ العراق الحديث والمعاصر، الجزء الثالث، بيروت – لبنان، ط٢، ٢٠٠٥، ص١٧٦.
[٥] مجيد قاسم لعيبي، الطائفية ومشروع الدولة العراقية الحديثة، مجلة مدارك، العدد ٥و٦، بغداد – العراق، ٢٠٠٧، ص٤٦.
[٦] د. عبير سهام مهدي ود. عمار حميد ياسين، اشكالية الهوية في العراق (رؤية في التحديات ومستقبل بناء هوية وطنية عراقية بعد العام ٢٠٠٣)، المجلة السياسية والدولة، العدد ٩، ٢٠١٥، ص٤١٠.

المطلب الثاني

اليات حماية الهوية الثقافية في العراق

يعد العراق من الدول التي تسعى للحفاظ على هويتها الثقافية حالها كحال جميع دول العالم، وذلك من خلال مجموعة من الاليات التي تتبعها والمشاركة في الاتفاقيات والمعاهدات والمواثيق العالمية والاعلانات الدولية والتي يتم عن طريقها فرض على الدول ومنها العراق العمل على حماية هويتها الثقافية من أي تهديد من خلال اعتماد اليات قانونية وتشريعية، ولكي يتم توضيح الاليات سنقوم بتقسيمها الى ما يأتي:

اولاً: الاليات التشريعية لحماية الهوية الثقافية في العراق

تم تأسيس المفوضية العليا المستقلة لحقوق الانسان في العراق من خلال المادة (٥٠) من قانون إدارة الدولة العراقية لسنة ٢٠٠٤، وتضمنت هذه المادة تأسيس هيئة وطنية مستقلة هدفها تنفيذ التشريعات الدستورية التي تخص حقوق الانسان والهوية الثقافية العراقية، والنظر في الشكاوى التي تتعلق بانتهاك حقوق الانسان، اعتمدت هذه المفوضية في القانون العراقي لعام ٢٠٠٥ وذلك من خلال نص المادة (١٠٢) وقانون ينظم اعمال المفوضية (٥٣) لعام ٢٠٠٨ [١].

ومن المبادئ التي جاءت بها هذه المفوضية هي [٢]:

١) تعزيز احترام حقوق الانسان وضمان الحماية لها في العراق من كل تهديد يواجهها.
٢) حماية الحريات والحقوق التي نص عليها الدستور العراقي والاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي صادق عليها العراق.
٣) تنمية وتطوير وترسيخ ثقافة وقيم حقوق الانسان والهوية الثقافية العراقية بين كافة أبناء الشعب العراقي.

وهناك مجموعة من الاختصاصات والمهام للمفوضية العليا المستقلة لحقوق الانسان وهي كما يلي:

١. الرصد

يعد الرصد من المهام الضرورية التي تتمكن بها المفوضية العليا المستقلة لحقوق الانسان من معرفة مستوى احترام حقوق الانسان وعدم الانتهاكات بهذه الحقوق والتزام الهيئات والسلطات الخاصة والعامة والافراد بمراعاة الحقوق التي وردت في الدستور العراقي او الواردة في الاتفاقيات الدولية الملزمة والقوانين، فعلى المفوضية وضع خطة للرصد ويجب ان تكون هذه الخطة مدروسة

---

[١] حميد طارش ساجت، يمامة محمد حسن كشكول، اختصاصات المفوضية العليا المستقلة لحقوق الانسان في العراق، المجلة القانونية، ٢٠١٨، ص ٢٤٧ – ٢٤٨.

[٢] تنظر: المادة رقم (٣) قانون المفوضية العليا لحقوق الانسان رقم (٥٣) لسنة ٢٠٠٨.

على أساس واقع الحقوق الإنسانية في العراق، فرصد الانتهاكات يلعب دور مهم في رفع مستوى وعي الفرد العراقي بحقوقه وهويته الثقافية من خلال تحسين ملف حقوق الانسان والقضاء على كافة الانتهاكات ومعالجتها من قبل الحكومة [١].

٢. تلقي الشكاوى والتحقيق فيها

تعد وظيفة تلقي الشكاوى من الوظائف المهمة في معالجة انتهاكات حقوق الانسان، وتؤدي المفوضية هذه المهمة بشتى الطرق حسب ما يناسب الفرد في تقديم شكاويه سواء كان ذلك بالاتصال او بإرسال رسائل او تقديمها الى مقر المفوضية او احدى المكاتب الخاص بالمفوضية سواء كان شفوي او كتابي، ويجب على المفوضية تبليغ الشخص المشتكي بانها استلمت منه شكوته وتبليغه بالنتيجة واين يذهب في حالة رفض شكواه، مع اعطاءه حق التظلم والاعتراض في حال رفض شكواه [٢].

٣. التحقيق

تكفلت المفوضية العليا بأجراء التحقيقات اللازمة فيما يتعلق بالمعلومات الواردة لها عن كل تهديد للهوية الثقافية العراقية ولانتهاكات حقوق الانسان والتأكد من صحة الشكاوى المقدمة لها [٣]، وينقسم هذا التحقيق الى قسمين، اما الأول يعرف بانه التحقيق التلقائي او التحقيقات العامة، فيما كان الثاني عن التحقيق في الشكاوى وهي كما يلي:

١) **التحقيق التلقائي (التحقيقات العامة):** وهي التحقيقات التي تقوم بها المفوضية بناء على المعلومات التي تحصل عليها من عملية الرصد والمتابعة، ويستطيع كافة افراد الشعب بتقديم هذه المعلومات للجنة الرصد فيما يتعلق بالانتهاكات المختصة بالهوية الثقافية العراقية وحقوق الانسان، ودائماً ما تكون هذه التحقيقات فيما يتعلق بالفئات المهمشة والضعيفة والأقليات والمشردين وذوي الإعاقة الذين ليس لهم القدرة على تقديم الشكاوى بانتهاك حقوقهم [٤].

٢) **التحقيق في الشكاوى:** وهي التحقيقات التي تقوم بها المفوضية فيما يخص الشكاوى المقدمة لها عن انتهاك الحريات والهوية الثقافية العراقية وحقوق الانسان، ويتطلب بهذه

---

[١] المجلس الدولي لسياسة حقوق الانسان، تقييم فعالية المؤسسات الوطنية لحقوق الانسان، سويسرا، ٢٠٠٥، ص ٢٢ – ٢٣.

[٢] مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الانسان، المؤسسات الوطنية لحقوق الانسان (التاريخ والمبادئ والادوار والمسؤوليات)، منشورات الأمم المتحدة، سلسلة التدريب المهندي، العدد ٤، جنيف ونيويورك، ٢٠١٠، ص ٩٤ – ٩٥.

[٣] تنظر: المادة رقم (٥) قانون المفوضية العليا لحقوق الانسان رقم (٥٣) لسنة ٢٠٠٨.

[٤] محمد قحطان فرحان التميمي، النظام القانوني لمؤسسات حقوق الانسان الوطنية (دراسة في القانون الدولي والحالة في العراق)، أطروحة دكتوراه في كلية الحقوق، جامعة النهرين، ٢٠١٥، ص ٣٩٢.

التحقيقات ان يكون المحقق ذو خبرة وكفاءة عالية وان يكون محايد في التحقيق ولا يميل الى أي جهة، وعلى المحقق القيام بمجموعة من الخطوات ليحصل على الحقائق الصحيحة وذلك من خلال [١]:

أ) القيام بالتحقيق الميداني، أي يذهب المحقق في جولة عن مكان الذي تم فيه انتهاك حقوق الانسان.

ب) مقابلة مجموعة من الأشخاص الذين حصل معهم انتهاك في حقوق الانسان، وفي حال تعذر وجودهم يتواصل معهم من خلال أي وسيلة اتصال.

ت) الحصول على المعلومات المهمة كسجلات ووثائق التي تثبت حدوث انتهاك لحقوق الانسان.

ث) اثبات صحة الأدلة التي توصل اليها المحقق لتقديم نتيجة صحيحة يتم من خلالها القضاء على أي تهديد لحقوق الانسان.

لقد أدرك العراق أهمية خلق مجتمع عراقي تسود فيه المساواة بين كافة أبناء الشعب العراقي وحماية الحريات العامة وقيم العدالة في مناخ من التسامح والتفاهم والتعاون في إطار سيادة القانون، ولكي يحقق كل ذلك بدء العمل بخطة وطنية لحقوق الانسان في العراق جديدة ومختلفة عن كافة الخطط السابقة وذلك من حيث ما يلي [٢]:

١. العمل على تنفيذ كافة التوصيات التي قدمت للعراق من قبل الاستعراض الدوري الشامل الجولة الثالثة واتفاقية القضاء على كافة اشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز العنصري والميثاق العربي لحقوق الانسان، في حين كان العراق سابقاً في الجولة الأولى والثانية يركز على تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل فقط.

٢. عقد اجتماعات قطاعية في مؤسسات الدولة مع شعب واقسام حقوق الانسان، فهي لها دور في تفعيل الخطة الوطنية لحقوق الانسان، وكان العراق سابقاً يعتمد على أعضاء ممثلين عن مؤسسات الدولة في الجولة الأولى والثانية.

٣. هذه الخطة جزء من عملية طويلة الأمد لبناء منظومة حقوق الانسان في العراق وفق أسس من المعايير الدولية وعدم التمييز بين الافراد وابعاد هذا الملف عن الأوضاع السياسية.

٤. تتضمن هذه الخطة مشاركة فعلية وفعالة مع المجتمع المدني.

---

[١] معهد القانون الدولي وحقوق الانسان، المفوضية العليا لحقوق الانسان (الحاضر والمستقبل: تقييم)، د.ن، بيروت، لبنان، ٢٠١٢، ص ٢٧.

[٢] الخطة الوطنية لحقوق الانسان في العراق، وزارة العدل – دائرة حقوق الانسان، ٢٠٢١ – ٢٠٢٥، ص ٨ – ٩.

ومن الأهداف التي تسعى الخطة للوصول اليها هي [١]:

١. تطوير منظوم التشريعات الوطنية لكي تكون متماثلة مع الاتفاقيات الدولية.
٢. اعداد وتطوير السياسات الوطنية المختصة بتعزيز حقوق الانسان وحمايتها.
٣. ترسيخ الإنجازات الوطنية في مجال تعزيز حقوق الانسان وحمايتها.
٤. بناء وتعزيز القدرات المؤسساتية والفردية.

ثانياً: الاليات القضائية لحماية الهوية الثقافية في العراق

يعد العراق من الدول التي أعطت للفرد العراقي الحق في المطالبة بالحقوق من خلال المحكمة الاتحادية العليا، فيحق لأي فرد كان في العراق إقامة دعوة دستورية مباشرة عند حدوث أي انتهاك لحقوق الانسان والحريات العامة والهوية الثقافية العراقية، وتقوم المحكمة الاتحادية العليا بحماية هذه الحقوق من خلال ما نص عليه الدستور العراقي ومقارنتها مع الإعلان العالمي لحقوق الانسان، فلا يمكن للمحكمة ان تقوم بدور رقابي على الحقوق الا من خلال قيام فرد او مجموعة بتقديم دعوة [٢].

ولقد شكل الدستور العراقي المحكمة الاتحادية العليا على انها تتكون من مجموعة من القضاء والخبراء وفقهاء القانون والفقه الإسلامي، ويتم تحديد عدد القضاء وتنظيم طريقة اختيارهم وعمل المحكمة من خلال قانون يسن من قبل أعضاء مجلس النواب العراقي [٣].

ان المشرع العراقي اعطى الحق للأفراد في التمتع بحقوقهم وحرياتهم الا ان هذا النص لا يطبق الا من خلال وسيلة وهي المحكمة التي تنفذ القانون، فالمحكمة أداة رئيسية في الحفاظ على حقوق الانسان والهوية الثقافية العراقية لأنها تطبق القانون، فهي هيئة قضائية مستقلة قائمة بذاتها وأعطى القانون لها حق الرقابة على دستورية القوانين والأنظمة النافذة، فهي تفسر نصوص الدستور وتطبقها بما يناسب الحريات والحقوق [٤].

ان استقلال المحكمة الاتحادية العليا يمنح المواطنين العراقيين الأمان والثقة بالنظام القضائي، فالمحكمة ليس لها علاقة بالضغوطات السياسية وتظل ملزمة بتقديم القضاء الموضوعي والنزيه، وتسهم المحكمة الاتحادية العليا في بناء ثقة بينها وبين المواطنين وتعزز شعور المساواة والعدالة بين الافراد امام القانون، كما تساهم المحكمة الاتحادية العليا في تعزيز صورة العراق على الصعيد

---

[١] المصدر نفسه، ص ١٠.
[٢] مكي ناجي، دور المحكمة الاتحادية العليا في العراق بتعزيز وحماية الحقوق والحريات، المحكمة الاتحادية العليا، ٢٠١٠/١٠/٨، على الرابط: https://www.iraqfsc.iq/news.٦٤٠/، تاريخ الزيارة: ٢٠٢٤/١٠/١٠.
[٣] تنظر: المادة رقم (٩٢) البند الثاني من دستور العراق لعام ٢٠٠٥.
[٤] انتصار حسن عبد الله، دور المحكمة الاتحادية العليا في العراق في حماية الحقوق والحريات، بحث منشور معهد الإدارة/ الرصافة، بغداد، العراق، ص ٨ – ٩.

الدولي وتبين مكانته في الحفاظ على حقوق الانسان وحمايتها، فكلما كانت المحكمة تتمتع بالنزاهة كلما اتجه العراق نحو الازدهار والتقدم [١].

ان الغاية من وجود المحكمة الاتحادية العليا هو ضمان العراق في ان يكون دولة مستقلة ديمقراطية تتمتع بالاستقرار والامن والسلام، فالمحكمة الاتحادية تعمل على تجنب تأكل القيم والحقوق والحريات والهوية الثقافية العراقية من خلال انتهاكات النصوص الدستورية او الخروج عن ما ينطوي عليه الدستور من مثل وقيم، فضلاً عن كونها تنظم ممارسة السلطة وتوزع الصلاحيات ومراقبة كافة القرارات لتأكد من عدم تأثيرها على حقوق الانسان والهوية الثقافية العراقية والحريات العامة، والتأكد من ان لا تكون النصوص فيها اثر فعلي فعندها يكون الدستور مجرد نصوص كتابية ليس لها فائدة [٢].

ومن القضايا التي عالجتها المحكمة الاتحادية العليا هو قانون الجنسية بالاستناد الى احكام المادة (٣/أ) رقم (٢٦) لسنة ٢٠٠٦ الذي يعطي الجنسية العراقية لكل طفل ولد من اب عراقي او ام عراقية، فالمولود عراقي ويكتسب جنسيته العراقية سواء كان من الاب او من الام بغض النظر عن جنسية الوالد الاخر، وبهذا أعطت المحكمة حق للأفراد سواء كان رجل او امرأة في الحفاظ على أولادهم واعطاءهم هوية الدولة التي يعيش فيها، فهم ولدوا عراقيين بحكم القانون، وبذلك تقوم المحكمة بالحفاظ على الهوية الثقافية العراقية وإعطاء الحقوق لمستحقيها [٣].

---

[١] رائد البلداوي، حجية قرارات المحكمة الاتحادية العليا: قوة مطلقة ودور حيوي في صون النظام القانوني، المحكمة الاتحادية العليا، ٢٠٢٣/١٠/١١، على الرابط: https://iraqfsc.iq/news.٥٠٥٦/ ، تاريخ الزيارة ٢٠٢٤/١٠/١٠.

[٢] وائل منذر البياتي، دور المحكمة الاتحادية العليا في حماية الديمقراطية، جمهورية العراق، المحكمة الاتحادية العليا، بتاريخ ٢٠٢٤/٣/٢٥، على الرابط: https://www.iraqfsc.iq/news.٥١٦٥/، تاريخ الزيارة: ٢٠٢٤/١٠/١٣.

[٣] حيدر طالب محمود البحاث، حسين جبار عبد النائلي، دور المحكمة الاتحادية العليا في حماية الحقوق السياسية، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، جامعة بابل، العدد ٤٣، ٢٠١٩، ص ١٩٩٤.

الخاتمة

ان حماية الهوية الثقافية العراقية مسؤولية كافة أبناء الشعب العراقي وليس واجب فقط على مكون واحد فقط او على الحكومة العراقية، ومن اهم النتائج والمقترحات التي خرجت بها في هذا البحث هي:

اولاً: النتائج

١. منذ تشكل الدولة العراقية لغاية الوقت الحاضر سعى العراق للمساواة بين الافراد على اختلافهم سواء من ناحية الحقوق والحريات، فلا فرق بين أبناء الشعب العراقي.
٢. على الرغم من مواجهة العراق الكثير من التحديات في فترات مختلفة منذ تأسيس الدولة العراقية الا ان العراق استطاع الحفاظ على الهوية الثقافية العراقية، فلا فرق بين الافراد سواء بالدين او باللون او القومية او اللغة او المذهب.
٣. سعى العراق للقضاء على التحديات والمشكلات التي تواجه الهوية الثقافية من خلال توفير سقف قانوني لحماية الحريات العامة وحقوق الانسان، فلا يوجد فرق بين فئات الشعب كافة، والجميع لهم نفس الحقوق والحريات.
٤. عمل العراق على توفير اليات تشريعية لحماية الهوية الثقافية والتي تمثلت بتأسيس المفوضية العليا المستقلة لحقوق الانسان.
٥. عمل العراق على توفير اليات قضائية لحماية الهوية الثقافية والتي تمثلت بالمحكمة الاتحادية العليا لحماية الهوية الثقافية والحريات العامة وحقوق الانسان.

ثانياً: المقترحات

١. ان حماية الهوية الثقافية من المهمات الصعبة فيجب ان يكون هناك تعاون بين الحكومة والمجتمع العراقي والمنظمات لحماية العراق من التهديدات التي تؤثر على الهوية الثقافية العراقية.
٢. القيام بدراسات نظرية حول الهوية الثقافية العراقية وميدانية لمعرفة اراء الشعب العراقي حول إجراءات الدولة في حماية الهوية الثقافية، والتعرف على الثقافات المتنوعة والأقليات.

المصادر

١. انتصار حسن عبد الله، دور المحكمة الاتحادية العليا في العراق في حماية الحقوق والحريات، بحث منشور معهد الإدارة/ الرصافة، بغداد، العراق.
٢. حميد طارش ساجت، يمامة محمد حسن كشكول، اختصاصات المفوضية العليا المستقلة لحقوق الانسان في العراق، المجلة القانونية، ٢٠١٨.
٣. حنا بطاطا، تاريخ العراق الحديث والمعاصر، الجزء الثالث، بيروت – لبنان، ط٢، ٢٠٠٥.
٤. حيدر طالب محمود البحاث، حسين جبار عبد النائلي، دور المحكمة الاتحادية العليا في حماية الحقوق السياسية، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، جامعة بابل، العدد ٤٣، ٢٠١٩.
٥. الخطة الوطنية لحقوق الانسان في العراق، وزارة العدل – دائرة حقوق الانسان، ٢٠٢١ – ٢٠٢٥.
٦. رائد البلداوي، حجية قرارات المحكمة الاتحادية العليا: قوة مطلقة ودور حيوي في صون النظام القانوني، المحكمة الاتحادية العليا، ٢٠٢٣/١٠/١١، على الرابط: https://iraqfsc.iq/news.٥٠٥٦/.
٧. عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، الجزء الثاني، بيروت – لبنان، ط٧، ٢٠٠٨.
٨. عبد العظيم جبر حافظ، التغيير السياسي والهوية الوطنية العراقية بحث في التوجهات الدستورية قبل وبعد ٢٠٠٣، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بحث منشور، ٢٠٢٣.
٩. عبير سهام مهدي ود. عمار حميد ياسين، اشكالية الهوية في العراق (رؤية في التحديات ومستقبل بناء هوية وطنية عراقية بعد العام ٢٠٠٣)، المجلة السياسية والدولة، العدد ٩، ٢٠١٥.
١٠. فاضل حسين، تاريخ العراق الحديث، منشورات دار صفحات، بغداد – العراق، ط٣، ١٩٩٠.
١١. فيبي مار، تاريخ العراق المعاصر (العهد الملكي)، ترجمة مصطفى نعمان احمد، بغداد – العراق، ط١، ٢٠٠٦.
١٢. قيس ناصر، التأسيس لهوية عراقية جامعة ضرورة لبناء الدولة، مركز دراسات البصرة والخليج العربي، https://bsgcenter.uobasrah.edu.iq/article .
١٣. كمال مظهر احمد، صفحات من تاريخ العراق المعاصر، منشورات مكتبة البدليسي، بغداد – العراق، ط١، ١٩٨٧.
١٤. لؤي خزعل جبر، الهوية الثقافية العراقية التحولات البنيوية وصراع الخطابات، بحث قدم في مؤتمر مركز الهدى للدراسات الاستراتيجية بالتعاون مع جامعة ميسان وكلية الامام الكاظم، مجلة ابحاث ميسان، ٢٠١٨.
١٥. المادة رقم (٣) قانون المفوضية العليا لحقوق الانسان رقم (٥٣) لسنة ٢٠٠٨.
١٦. المادة رقم (٥) قانون المفوضية العليا لحقوق الانسان رقم (٥٣) لسنة ٢٠٠٨.
١٧. المادة رقم (٩٢) البند الثاني من دستور العراق لعام ٢٠٠٥.
١٨. المجلس الدولي لسياسة حقوق الانسان، تقييم فعالية المؤسسات الوطنية لحقوق الانسان، سويسرا، ٢٠٠٥.
١٩. مجيد خدوري، تاريخ العراق الحديث، دار طلاسم، بيروت – لبنان، ١٩٩٤.

٢٠. مجيد قاسم لعيبي، الطائفية ومشروع الدولة العراقية الحديثة، مجلة مدارك، العدد ٥و٦، بغداد – العراق، ٢٠٠٧.
٢١. محمد قحطان فرحان التميمي، النظام القانوني لمؤسسات حقوق الانسان الوطنية (دراسة في القانون الدولي والحالة في العراق)، أطروحة دكتوراه في كلية الحقوق، جامعة النهرين، ٢٠١٥.
٢٢. معهد القانون الدولي وحقوق الانسان، المفوضية العليا لحقوق الانسان (الحاضر والمستقبل: تقييم)، د.ن، بيروت، لبنان، ٢٠١٢.
٢٣. مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الانسان، المؤسسات الوطنية لحقوق الانسان (التاريخ والمبادئ والادوار والمسؤوليات)، منشورات الأمم المتحدة، سلسلة التدريب المهندي، العدد ٤، جنيف ونيويورك، ٢٠١٠.
٢٤. مكي ناجي، دور المحكمة الاتحادية العليا في العراق بتعزيز وحماية الحقوق والحريات، المحكمة الاتحادية العليا، ٢٠١٠/١٠/٨، على الرابط: https://www.iraqfsc.iq/news.٦٤٠/.
٢٥. وائل منذر البياتي، دور المحكمة الاتحادية العليا في حماية الديمقراطية، جمهورية العراق، المحكمة الاتحادية العليا، بتاريخ ٢٠٢٤/٣/٢٥، على الرابط: https://www.iraqfsc.iq/news.٥١٦٥/.